كلمة ونص

ميشيل خياط

مثال من قمح العام الحالي

انتهت أعمال تسويق موسم قمح عام ٢٠٢٣، وأعلن وزير الزراعة أنه قد تم استلام ٧٧٠ألف طن قمح من إنتاج مقدر بمليون طن، وتم أيضاً استلام ١٠٠ ألف طن من المناطق غير الآمنة (التي لا يسمح المحتلون فيها للمنتجين) بنقل محصولهم إلى المناطق الآمنة من سورية.

يزرع القمح في ٦٥ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة في سورية، وكان في الماضي البعيد رمزاً صارخاً لفقر الفلاحين السوريين، إذ كان يباع الكيلو غرام منه بالقروش، ما أدى إلى هجرة فلاحية كبيرة من الريف إلى المدينة ومن سورية إلى دول الخليج والعالم.

وكان سر تلك المأساة يكمن في أنه في سنوات الخير كان الإنتاج الوفير يسيء للفلاحين بدلاً من أن يساعدهم على ترميم خسائر سنوات الجفاف العجاف، إذ استناداً إلى قانون العرض والطلب الأساسي في الأسواق الحرة كانت الأسعار تهبط هبوطاً حاداً كلما كبر الإنتاج وتحققت وفرة غزيرة منه.

وهذا ما نلاحظه حتى الآن على صعيد كل المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، باستثناء المحاصيل الإستراتيجية: القمح– القطن– الشعير– الشوندر، التي حظيت بتسعير حكومي نص على حد أدنى لا يمكن التراجع عنه أبداً، وتميز القمح بوجود مؤسسة عامة– حكومية– في سورية، منذ نصف قرن تقريباً، تسهر على تسويقه، وقد وصل الإنتاج منه في بعض السنوات، قبل الحرب الجائرة على سورية إلى أربعة ملايين طن في السنة، ونصف هذا الرقم من الحسكة التي يحتل الأميركيون والأتراك حالياً أغلب أراضيها الغنية بالقمح والقطن والنفط والغاز والأغنام.

نجحت تلك المؤسسة– وبات اسمها السورية للحبوب– نجاحاً باهراً، إثر اعتماد أسعار مغرية ومحفزة للقمح، ففي العام الحالي مثلاً تم تسعير كيلو غرام القمح بـ٢٨٠٠ ل. س، وعلى الرغم من استمرار الحرب العسكرية على سورية بأشكال مختلفة ومتنوعة على عدة جبهات، وعلى الرغم من الصعاب الاقتصادية الهائلة والحصار الأميركي الغربي الخانق، نجح الفلاحون الذين زرعوا، ٥١٧ ألف هكتار في المناطق الآمنة في أن ينتجوا مليون طن قمح، ونجحت– السورية للحبوب– في تسوق ٧٧٠ ألف طن منه، ما يسهم مساهمة مهمة في تأمين جزء من احتياجاتنا من الخبز، ومعروف أن الرغيف هو ملك المائدة في بلادنا، ومن أمثالنا الشعبية أننا لا نشبع إذا لم نأكل خبزاً.

نستهلك– حسب أرقام وزير الاقتصاد– ٢، ٢ مليون طن من القمح سنوياً، وما من شك أن استلام السورية للحبوب ٧٧٠ألف طن من المناطق الآمنة و١٠٠ ألف طن من المناطق غير الآمنة، يخفف من حاجتنا إلى الاستيراد، وهذا الأمر مهم جداً، علماً أن مستوراداتنا من القمح منتظمة وتأتينا من جمهورية روسيا الاتحادية ضمن اتفاقيات تنفذ بدقة، ولدينا دائماً كميات كبيرة من القمح مخزنة لعدة أشهر قادمة.

ولعل الفضل الأساسي والجوهري في ذلك كله، يعود إلى الالتزام المطلق بسعر القمح، سعر الحد الأدنى الذي تلتزم المؤسسة الشراء به.

وهذه الميزة الرائعة مفقودة على صعيد كل المحاصيل الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، وهذه المحاصيل هي عملياً ٧٠ بالمئة من إنفاق السوريين الشهري على تغذيتهم.

إن كل ما نراه من تخبط في الأسواق وعدم القدرة على ضبط الأسعار، سببه غياب الحد الأدنى للأسعار الذي يحمي المنتجين، فتراهم يضطرون إلى رفع الأسعار أيام شح الإنتاج لتعويض خسائرهم أيام قلة الإنتاج أو غيابه.

لدينا صالات ومجمعات السورية للتجارة، يمكنها حماية الإقبال تباعاً على تحديد حد أدنى لأسعار العديد من المنتجات الزراعية المهمة والأقل أهمية تباعاً من الزيت والحمضيات والبطاطا والبندورة والباذنجان، إلى اللحوم والدواجن والبيض والحليب.

وما يضمن للفلاح ربحه هو السماح له باستعادة التكاليف مع هامش ربح عبر ما يعرف بالسعر النهائي، المراقب تموينياً حسب التكلفة.

إن حماية الفلاحين، وهم رمز الأداء النبيل المنتج، هي السبيل لاستمرارهم في الزراعة وعدم قلع الأشجار أو إغلاق الحظائر والمداجن، ما يوفر غذاءً في الإنتاج ليعم الخير على جميع المواطنين.

جمعية تكفلت بـ٣٥٠ مليون ل.س

نقل المدرسين مجاناً من حلب وحماة إلى المدارس المحررة

محمد منار حميجو

أكد مدير تربية إدلب محمد نادر عبدو أنه تم تجهيز ١١٥ مدرسة في الريف المحرر لاستقبال الطلاب في العام الدراسي الجديد، على حين يتم العمل على تجهيز ست مدارس، لافتاً إلى أنه لا يوجد حالياً إحصائيات دقيقة عن عدد التلاميذ باعتبار أنه لا يوجد حالياً إحصائيات عن تلاميذ الصف الأول.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عبدو أنه يتم التعاقد حالياً مع عدد من الباصات لنقل المعلمين من حلب إلى منطقة أبو الضهور ومن حماة إلى مدارس سنجار ومعرة النعمان وخان شيخون في الريف المحرر، مشيراً إلى أنه يوجد جمعية تكفلت بأجور النقل في الفصل الأول وذلك بدفع مبلغ مالي قدره ٣٥٠ مليون ويتم تجهيز العقود خلال اليومين القادمين حتى يتم إطلاق الباصات الخاصة في نقل المعلمين.

وأوضح عبدو أن عدد المعلمين في الريف المحرر ٦٧٠ مدرساً، مشيراً إلى أنه تتم دراسة إمكانية تأمين المدرسين الاختصاصيين لبعض المدارس مثل معرة النعمان لسد النقص الحاصل من مدرسي إدلب الذين هم حالياً من ملاك تربية حماة وذلك لملء الشواغر.

ولفت إلى أنه تم الاجتماع مع مديري المدارس وتم الحديث معهم عن العام الدراسي الجديد وخصوصاً ما يتعلق بموضوع توزيع الكتب المدورة والجديدة والنسب المحددة من الوزارة، مؤكداً أن هناك مستودعين للكتب المدرسية، كما أنه تم تأمين وتوزيع القرطاسية بشكل كامل للمدارس، كما أنه هناك لجان إشراف مشكلة من المديرية للوقوف على جاهزية المدارس والإشراف على انطلاق العملية التربوية.

ولفت إلى أن تم التشدد أيضاً على مسألة نظافة وتعقيم المياه في المدارس، مؤكداً أن المديرية تتكفل في تأمين المياه وشرائها ونقلها للمدارس على نفقتها على مدار العام.

ولفت عبدو إلى أن المديرية قدمت العديد من المقترحات منها دعم الموازنة العامة لمديرية التربية لأنها تتحمل كل نفقات أجور النقل وتأمين المياه ونقلها على مدار العام الدراسي إضافة إلى تأمين القرطاسية المتنوعة للمدارس، ومن المقترحات أيضاً المساعدة على فرز مهندس واحد على الأقل لمصلحة المديرية للإشراف على أعمال الترميم والتأهيل المستمرة مع عودة الأهالي، لافتاً إلى أن من الصعوبات التي تعانيها المديرية قلة وسائط النقل الخاصة بالمديرية والاعتماد على الآليات الموجودة في تنفيذ الأعمال المطلوبة للإشراف والزيارات ضمن الظروف المتاحة.

حمص تنهي دورات تدريب المعلمين ورفع كفاءة المدرسين

حمص ــ نبال إبراهيم

بين مدير التربية في حمص وليد المرعي لـ«الوطن» أن المديرية أنهت جميع استعداداتها لاستقبال العام الدراسي الجديد، لافتاً إلى أن المديرية ما زالت تعمل حالياً على استكمال إصدار التشكيلات عملاً بالتعليمات الوزارية وملء الشواغر وعدم ترك أي قاعة صفية شاغرة.

وأشار المرعي إلى أن إجمالي عدد الطلاب والتلاميذ للعام الدراسي الحالي ٢٠٢٣–٢٠٢٤ ما يقرب من ٤٣٠ ألف طالب وتلميذ، موزعين على ١٧٧٣ مدرسة على امتداد المحافظة في المدينة والريف (تعليم عام وخاص).

ولفت المرعي إلى أن المديرية لم تدخر أي جهد لإعادة وتأهيل وصيانة جميع المدارس التي تعرضت للتخريب خلال الحرب، حيث تعمل ضمن الإمكانات المتاحة والمتوافرة لإعادة هذه المدارس إلى الخدمة ومتابعة العملية التعليمية، مشيراً إلى أن عملية إعادة تلك المدارس إلى الخدمة يساعد على التخلص من الدوام النصفي وعودة المدارس إلى الدوام الواحد «الكامل» وتخفيف الكثافة الطلابية في القاعات الصفية، ما يسهم في الوصول إلى مخرجات تعليمية نوعية.

وأشار المرعي إلى أن إجمالي عدد المدارس التي تمت صيانتها منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه ٣٦١ مدرسة صيانة جزئية، ومنها طلبات مدارس عاجلة وأعمال عزل وإكساء وكهرباء وصحية، بالإضافة إلى ١٨ مدرسة تمت صيانتها صيانة شاملة، كاشفاً عن أنه سيتم افتتاح مدرستين بداية العام الدراسي الحالي، مع العلم أنه تم افتتاح ٤ مدارس منذ مطلع العام الجاري.

وأضاف المرعي: إنه تم وضع مخطط لإعادة تأهيل عدد من المدارس حتى نهاية العام ٢٠٢٣ بحسب الإمكانيات المتوافرة، حيث وضعت ١٠٩ مدارس للصيانة الجزئية ومدرستان صيانة شاملة، علماً أن أعمال الصيانة مستمرة (ريفاً ومدينة) حسب الأولويات والإمكانات المتوافرة.

وأشار المرعي إلى أن عدد شعب رياض الأطفال (استعدوا للالتحاق بالمدرسة) المفتتحة بلغ ١٢٠ شعبة في ٨٩ مدرسة (ريفاً ومدينة)، منوهاً إلى أنه ومع بداية انطلاق العام الدراسي سيتم افتتاح ٣٧ شعبة في ٣٢ مدرسة في الريف والمدينة، مبيناً أن عدد المدارس التي طبق فيها المنهاج التجريبي للفئة بلغت ٦ مدارس في الريف والمدينة وعدد التلاميذ ١٨٥ تلميذاً وتلميذة، في حين بلغ عدد مدارس الفئة (ب) في المحافظة ٣٩٩ مدرسة وعدد التلاميذ ٥٢١٩ تلميذاً وتلميذة.

ولفت المرعي إلى أن المديرية قامت بالعديد من الدورات بهدف رفع كفاءة المعلمين والمدرسين بما يتماشى مع المناهج الحديثة المطورة، منها دورات تعليم مهني مركزية ومحلية ودورات دعم نفسي للمتضررين من الزلزال ودورات حول تقنيات التعليم للموجهين الاختصاصيين والتربويين ومديري المدارس وأمناء المخابر والمكتبات ومدرسي مواد العلوم والفيزياء والكيمياء والرياضيات والجغرافيا والمواد الاجتماعية واللغات ومعلمي الصف ورياض الأطفال ودورة ترقية وظيفية ودورة تعزيز قدرات مربيات رياض الأطفال ودورة على برنامج العمل على الحاسوب للموجهين والعديد من الدورات الاختصاصية الأخرى.

عمال مرفأ اللاذقية بلا حوافز منذ أشهر.. واستياء من قرار تحويل سفن الفوسفات إلى مرفأ طرطوس

رئيس نقابة النقل البحري لـ«الوطن»: الحكومة أوقفت الحوافز بانتظار وزارة التنمية الإدارية

اللاذقية - عبير محمود

أكد رئيس نقابة عمال النقل البحري والجوي في اللاذقية سمير حيدر لـ«الوطن»، توقف نظام الحوافز الشهرية وطبيعة العمل لعمال مرفأ اللاذقية منذ عدة أشهر، مبيناً أن مجمل عدد العمال والموظفين في المرفأ نحو ١٨٠٠ عامل.

وقال حيدر: إن الحوافز الشهرية وطبيعة العمل والمكافآت لعمال المرفأ تتعلق بكمية الإنتاج وفق نسبة مئوية محددة بحوالي ٦٠ بالمئة من الكمية الإنتاجية المحققة، وتم توقيفها منذ بداية العام الجاري بقرار من رئاسة الحكومة بشكل كلي إلى حين صدور تعليمات التنمية الإدارية لنظام الحوافز الجديد، منوهاً بأنه كان من المفترض أن يستمر صرف الحوافز القديمة حتى صدور النظام الجديد لا أن تتوقف منذ عدة أشهر ويُحرم العمال منها بموجب القرار الحكومي.

وذكر رئيس نقابة عمال النقل البحري أن هناك لجنة فرعية في شركة المرفأ تقوم بوضع التعليمات التنفيذية لمرسوم الحوافز ورفعها للجهات المعنية في الحكومة لدراستها من التنمية الإدارية وإقرارها ولكن منذ بداية العام حتى الآن لم يتوضح أي شيء حول هذا الأمر على الإطلاق.

ولفت حيدر إلى أن نظام الحوافز الجديد يجب أن يكون منصفاً لجميع العمال، وعلى سبيل المثال هناك ما يسمى عمل الإرشاد البحري، يقوم بتنفيذه بشكل مفاجئ أصدرت وزارة النقل قبل أسابيع قراراً بتحويل السفن الراغبة بتحميل مادة الفوسفات إلى مرفأ طرطوس بناء على كتاب من شركة الحاويات تحسب له حوافز غير الآخر، ويجب أن تكون موحدة لكونه يقوم العمل ذاته، لمنع الإجحاف بحق أي منهم، وفق رأيه.

في السياق، كشف حيدر عن استياء عمال المرفأ من إشكالية جديدة تتعلق بالعمل، وقال: خلال الفترة الماضية حدث انتعاش في عمل المرفأ بتحميل مادة الفوسفات بعد أن أمّته ٣ بواخر لهذه الغاية، ولكن بشكل مفاجئ أصدرت وزارة النقل قبل أسابيع قراراً بتحويل السفن الراغبة بتحميل مادة الفوسفات إلى مرفأ طرطوس بناء على كتاب من شركة الحاويات بأن «السفن والمادة تسببان تلوثاً بيئياً»، ونحن نؤكد أن هذا الأمر غير صحيح إذ إن المادة يتم وضعها في أكياس مغلقة بشكل تام «مشولة»، ولا تؤثر في البيئة في مرفأ اللاذقية.

وأردف رئيس نقابة النقل البحري بالقول: إن توقف تصدير الفوسفات من مرفأ اللاذقية «كارثة» لتوقف إيراد الخزينة العامة بمليارات الليرات وتختلف القيمة حسب القطع الأجنبي، إذ هناك عقد سنوي بتحميل حوالي مليون طن سنوياً من الفوسفات وإيراده بالكامل للخزينة العامة، إضافة لتسبب القرار بتوقف حركة العمل والحالة الاجتماعية التي تعود بالنفع على الجميع.

ونوه حيدر بأن تحويل البواخر التي ترغب بتحميل الفوسفات من مرفأ اللاذقية وهو قطاع عام إلى مرفأ طرطوس «المستثمر من القطاع الخاص» يعني أن تكون للخزينة العامة نسبة قليلة لا تتجاوز ٢٥ بالمئة من الإيراد بدل أن تكون ١٠٠ بالمئة من مرفأ اللاذقية، إضافة لتحول عدد من السفن من مرفأ طرطوس إلى مرفأ طرابلس اللبناني بسبب توقف حركة الملاحة في بعض الأحيان.